

عدم تحريف القرآن

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني



فهرس المطالب

• مقدمة المركز

• تمهيد

• سلامة القآن من التحريف

• حسبنا كتاب الله

• معاني التحريف

• التحريف بالترتيب

• التحريف بالزيادة

• التحريف بالنقصان

• تنبيهان

الاول: نفي قصد التغلب في البحث العلمي

الثاني: طوح البحث ترة على صعيد الروايات وترة على صعيد الاقوال

• التحريف بالنقصان حسب الروايات

القسم الاول: الحمل على اختلاف القواءات

القسم الثاني: ما قول لا بعنوان القآن

القسم الثالث: ما يصحّ حمله على نسخ التلاوة

القسم الرابع: الروايات القابله للحمل على الدعاء

• البحث في سند الروايات

• كتاب فصل الخطاب

• التحريف بالنقصان حسب الاقوال

• ملحق البحث

1 . حول قَآن علي (عليه السلام)

2 . موقف العلماء من الميرزا النوري وكتابه

3 . حول جمع القَآن الموجود

4 . مسألة تهذيب كتب الحديث من مثل هذه الروايات



مركز
الأبحاث
العفاندية
:
إيران
-
قم
المقدسة
-
صفائية
-
ممتاز
-
رقم
34
ص
.
ب
:
3331
/
37185
الهاتف
:
7742088
(251)
(0098)
الفاكس
:
7742056
(251)
(0098)
العراق
-
النجف
الأشرف
-
شارع
الرسول
(صلى
الله
عليه
وأله)
جنب
مكتب
آية
الله
العظمى
السيد
السيستاني
دام
ظله
ص
.
ب
:
729
الهاتف
:
332679

(33)
(00964)
الموقع
على
الإنترنت

www.aqaed.com

البريد
الإلكتروني

info@aqaed.com

شايفك
)

ردمك
(

-4:

-247

-319

964

عدم

تحريف

القرآن

السيد

علي

الحسيني

الميلاني

الطبعة

الأولى

-

سنة

1421هـ

*

جميع

الحقوق

محفوظة

للمركز

*

الصفحة 5

مقدّمة المركز

لا يخفى أنّنا لازلنا بحاجة إلى تكريس الجهود ومضاعفتها نحو الفهم الصحيح والافهام المناسب لعقائدنا الحقّة ومفاهيمنا الرفيعة، ممّا يستدعي اللّوأم الجادّ بالوامج والمناهج العلمية التي توجد حالة من المفاعلة الدائمة بين الأمتة وقيمها الحقّة، بشكل يتناسب مع لغة العصر والتطوّر التقني الحديث.

وانطلاقاً من ذلك، فقد بادر مركز الابحاث العقائدية التابع لمكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني . مدّ ظله . إلى اتّخاذ منهج ينظم على عدّة محاور بهدف طرح الفكر الاسلامي الشيعي على أوسع نطاق ممكن.

ومن هذه المحاور: عقد النوات العقائدية المختصة، باستضافة نخبة من أسانذة الحوزة العلمية ومفكرّيها المرموقين، التي

تقوم نوعاً على الموضوعات الهامة، حيث يجري تناولها بالعرض والنقد

والتحليل وطرح الرأي الشيعي المختار فيها، ثم يخضع ذلك الموضوع . بطبيعة الحال . للحوار المفوح والمناقشات الحرة لغرض الحصول على أفضل النتائج.

ولاجل تعميم الفائدة فقد أخذت هذه النوات طويها إلى شبكة الانترنت العالمية صوتاً وكتابةً.

كما يجري تكثورها عبر التسجيل الصوتي والمؤني وتوزيعها على المراكز والمؤسسات العلمية والشخصيات الثقافية في شتى أرجاء العالم.

وأخراً، فإنّ الخطوة الثالثة تكمن في طبعها ونشرها على شكل كوريس تحت عنوان «سلسلة النوات العقائدية» بعد إجراء مجموعة من الخطوات التحقيقية والفنية اللازمة عليها.

وهذا الكوراس المائل بين يدي القارئ الكريم واحداً من السلسلة المشار إليها.

سائلينه سبحانه وتعالى أن يناله بأحسن قبوله.

مركز الابحاث العقائدية

فرس الحسون

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله خير الخلق أجمعين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع تحريف القرآن لا يكفيه مجلس واحد ولا مجلسان ولا ثلاثة مجالس إذا أردتم أن نستوعب البحث ونستقصي

جوانبه المتعددة المختلفة، أمّا إذا أردتم الافتاء أو نقل الفتوى عن الآخرين من كبار علمائنا السابقين والمعاصرين، فأنقل لكم

الفتوى، ولكنكم تريدون الأدلة بشيء من التفصيل.

فإليكم الان صورة مفيدة عن هذا الموضوع، وبالله التوفيق.

سلامة القرآن من التحريف

لاريب ولا خلاف في أنّ القرآن المجيد الموجود الان بين أيدي المسلمين هو كلام الله المتول على رسوله (صلى الله عليه

وآله وسلم)، وهو المعجزة الخالدة له، وهو الذي أوصى أمته بالرجوع إليه، والتحاكم إليه، وأفاد في حديث الثقلين المتواتر بين

الفريقين أنّ القرآن والعروة هما الثقلان اللذان تركهما في أمته لئلا تضل ما دامت متمسكة بهذين الثقلين.

هذا الحديث مروى بهذه الصورة التي أنتم تعلمونها، وفي أحد ألفاظه: «إني ترك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الخوض». إلا أن بعض العامة يروون هذا الحديث بلفظ: «إني ترك فيكم الثقلين كتاب الله وسنتي»، وقد أوردنا رسالة خاصة بهذا الحديث،

الصفحة 10

وهي رسالة مطبوعة منتشرة في تحقيق هذا الحديث سنداً، ودلالة، إلا أنني ذكرته هنا لغرض ما. أئمتنا صلوات الله عليهم اهتموا بهذا القوان بأنواع الاهتمامات، فأمرير المؤمنين أول من جمع القوان، أو من أوائل الذين جمعوا القوان، وهو الائمة من بعده كلهم كانوا يحثون الأمة على الرجوع إلى القوان، وتلاوة القوان، وحفظ القوان، والتحاكم إلى القوان، وتعلم القوان، إلى آخه. وهكذا كان شيعتهم إلى يومنا هذا. والقوان الكريم هو المصدر الأول لاستنباط الاحكام الشرعية عند فقهاءنا، ورجعون إلى القوان في استنباط الاحكام الشرعية واستخراجها.

إذن، هذا القوان الكريم، هو القوان الذي أقرله الله سبحانه وتعالى، وهو الذي اهتم به أئمتنا سلام الله عليهم، وطالما رأيناهم يستشهدون بآياته، ويتمسكون بآياته، ويستدلون بها في أقوالهم المختلفة، فإذا رجعنا إلى الروايات المنقولة نجد الاهتمام بالقوان الكريم والاستدلال به في كلماتهم بكثرة، سواء في نهج البلاغة أو في أصول الكافي أو في سائر كتبنا، والمحدثون أيضاً عقنوا لهذا الموضوع أبواباً خاصة، ولعل في كتاب الوافي أو بحار الانوار غنى

الصفحة 11

وكفاية عن أي كتاب آخر، حيث جمعوا هذه الروايات في أبواب تخص القوان الكريم.

حسبنا كتاب الله

النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خلف في أمته القوان، وأمرهم بالتمسك بالقوان مع العترة، وعلى فوض صحة الحديث الآخر، أمرهم بالتمسك بالكتاب والسنة، إلا أن من الاصحاب الذين يقتدي بهم العامة من قال: حسبنا كتاب الله، فوق هذا القائل وأتباعه بين الكتاب والعترة، أو بين الكتاب والسنة، وحرموا الأمة الانتفاع والاستفادة من العترة أو من السنة، وقالوا: حسبنا كتاب الله، إلا أنهم لم يحافظوا على هذا القوان الكريم، هم الذين قالوا: حسبنا كتاب الله، تركوا تدوين الكتاب الكريم إلى زمن عثمان، يعني إلى عهد حكومة الأمويين، فالقوان الموجود الان من جمع الأمويين في عهد عثمان، كما أن السنة الموجودة الان بيد العامة هي سنة نوتها الأمويون، ولسنا الان بصدد الحديث عن هذا المطلب.

المهم أن نعلم أن الذين قالوا: حسبنا كتاب الله، لم يرووا القوان، تركوا تدوينه وجمعه إلى زمن عثمان.

ولكن عثمان الذي جمع القرآن هو بنفسه قال: إنَّ فيه لحناً،

الصفحة 12

والذين جمعوا القرآن على عهد عثمان وتعاونوا معه في جمعه قالوا: إنَّ فيه غلطاً، قالوا: إنَّ فيه خطأ. إلاَّ أنك لا تجد مثل هذه التعابير في كلمات أهل البيت (عليهم السلام)، لا تجد عن أئمتنا كلمة تشين القرآن الكريم وتتقص من متولته ومقامه، بل بالعكس كما أثونا من قبل، وهذه نقطة يجب أن لا يغفل عنها الباحثون، وأؤكد أنك لا تجد في رواياتنا كلمة فيها أقل تنقيص للقرآن الكريم.

فالذين قالوا: حسبنا كتاب الله، ورأوا أن يغلوا الأمة عن العروة والسنة، أو يغلوا السنة والعروة عن الأمة، هم لم يجمعوا القرآن، وتركوا جمعه إلى زمن عثمان، وعثمان قال: إنَّ فيه لحناً. وقال آخر: إنَّ فيه غلطاً. وقال آخر: إنَّ فيه خطأ. (1)

ثمَّ جاء دور العلماء، دور الباحثين، دور المحدثين، فمنذ اليوم الأول جعلوا يتهمون الشيعة الامامية الآتية عشوية بأنهم يقولون بتحريف القرآن.

(1) راجع: الدر المنثور في التفسير بالمأثور 2 / 47 ، تفسير الرازي 22 / 74 ، الاتقان في علوم القرآن 1 / 316 ، فتح الباري 8 / 301 ، معالم التنزيل.

الصفحة 13

معاني التحريف

إنَّ للتحريف معاني عديدة:

التحريف بالترتيب

هناك معنى للتحريف لا خلاف بين المسلمين في وقوعه في القرآن الكريم، يتفق الكل على أن القرآن الموجود ليس تنوينه بحسب ما قول، يختلف وضع الموجود عن تقويله وترتيبه في النزول، وهذا ما ينص عليه علماء القرآن في كتبهم، فاجعوا إن شئتم كتاب الاتقان لجلال الدين السيوطي، ترونه يذكر أسامي السور، سور القرآن الكريم بحسب نزولها.

وأبي غرض كان عندهم من هذا الذي فعلوا؟ لماذا فعلوا هكذا؟ هذا بحث يجب أن يطرح، فقد قلت لكم إنَّ المجلس الواحد لا يكفي.

ترتيب السور وترتيب الايات يختلف عما قول عليه القرآن

الصفحة 14

الكريم، ترون آية المودة مثلاً وضعت في غير موضعها، آية التطهير وضعت في غير موضعها، ترون آية (أكملت لكم دينكم) وضعت في غير موضعها، سورة المائدة التي هي بإجماع الفوقيين آخر ما قول من القرآن الكريم، ترونها ليست في

آخر القوان، بل في أوائل القوان، ما الغرض من هذا؟ فهذا نوع من التحريف لاريب في وقوعه، وقد اتفق الكل على وقوعه في القوان.

التحريف بالزيادة

وهناك معنى آخر من التحريف اتفقوا على عدم وقوعه في القوان، ولا خلاف في ذلك، وهو التحريف بالزيادة، اتفق الكل وأجمعوا على أن القوان الكريم لازيادة فيه، أي ليس في القوان الموجود شيء من كلام الادميين وغير الادميين، إنه كلام الله سبحانه وتعالى فقط.

نعم ينقلون عن ابن مسعود الصحابي أنه لم يكتب في مصحفه الموعودتين⁽¹⁾، قال: لآتهما ليستا من القوان. إلا أن الكل خطأ، حتى في رواياتنا أيضا خطأه آلائمة سلام الله عليهم.

(1) مسند أحمد 5 / 129، الاتقان في علوم القرآن 1 / 271.

الصفحة 15

فليس في القوان زيادة، وهذا معنى آخر من التحريف.

التحريف بالنقصان

المعنى الذي وقع فيه الزواع هو التحريف بمعنى النقصان: بأن يكون القوان الكريم قد وقع فيه نقص، بأن يكون غير مشتمل أو غير جامع لجميع ما قول من الله سبحانه وتعالى بعنوان القوان على رسوله الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم)، هذا هو الامر الذي يُنهم الشيعة الامامية بالاعتقاد به.

الصفحة 16

الصفحة 17

تنبيهان

الاول: نفي قصد التغلب في البحث العلمي

قبل كل شيء، لا بد من أن أذكركم بمطلب ينفعنا في هذا البحث وفي كل بحث من البحوث: دائماً يجب أن يكون الذين يبحثون في موضوع من المواضيع العلمية، وبعبرة أخرى: على كل مختلفين في مسألة، سواء كان هناك عالمان يختلفان في مسألة، أو فرقان وطائفتان تختلفان في مسألة، يجب أن يكونوا ملتفتين وواعين إلى نقطة، وهي أن لا يكون القصد من البحث هو التغلب على الطرف الاخر بأي ثمن، أن لا يحاولوا الغلبة على الخصم ولو على حساب الاسلام والقوان، دائماً يجب أن يحدد الموضوع الذي يبحث عنه، ويجب أن يكون الباحث ملتفتاً إلى الاثار المتوتبة على بحثه،

لاحظوا لو أنّ السنّيّ إتهمّ الطائفة الشيعية كلها بأنهم يقولون بنقصان القرآن، فهذا خطأ إن لم يكن هناك تعصب، إن لم يكن هناك عداًء، إن لم يكن هناك أغراض أخرى، هذا خطأ في البحث. فيجب على الباحث أن يحدّد موضوع بحثه، فالتحريف بأيّ معنى؟ قلنا: للتحريف معاني متعددة، ثمّ إنكّ تنسب إلى طائفة بأجمعها إتهمّ يقولون بتحريف القرآن، هل تقصد الشيعة كلّها بجميع فرقها، أو تقصد الشيعة الامامية الاثني عشرية. لو قرأت كتاب منهاج السنة لأيته يتهمّ على الطائفة الشيعية بأجمعها وبجميع أشكالها وأقسامها وفرقها، إذا سألته بأنّ هذه الاشياء التي تنسبها إلى الشيعة هم لا يقولون بها، يقول: إنّما قصدت الغلاة منهم، إنّكّ تسبّ الشيعة بأجمعها، ثمّ عندما تعتذر تقول قصدت بعضهم، هذا خطأ في البحث إنّ لم يكن غرض، إن لم يكن موض.

إذن، يجب أن يحدّد البحث، فتقول في الطائفة الشيعية الاثني عشرية من يقول بتحريف القرآن بمعنى نقصان القرآن، لا أن تقول إنّ الشيعة تقول بتحريف القرآن، التحريف بمعنى النقصان، ففي الشيعة من لا يقول بتحريف القرآن، في الشيعة من لا يقول بنقصان القرآن، في الشيعة من ينفي نقصان القرآن، فكيف تنسب إلى كلّهم

هذا القول.

فلو أنّ شيعياً أيضاً بأدر وانوى للدفاع عن مذهبه، وعن عقائده، فاتهمّ السنة كلّهم بأنهم يقولون بتحريف القرآن، وبنقصانه، إذن، وقع وفاق بين الجانبين من حيث لا يشعرون على أنّ القرآن محرّف وناقص، وهذا مما ينتفع به أعداء الاسلام وأعداء القرآن.

فلا يصحّ للشيعي أن ينسب إلى السنّيّ أو إلى السنة كلّهم بأنهم يقولون بتحريف القرآن ونقصانه، كما لا يصحّ للسنّيّ أن يطرح البحث هكذا.

الثاني: طرح البحث تارة على صعيد الروايات وتارة على صعيد الاقوال

في كلّ بحث، تارة يطرح البحث على صعيد الروايات، وتارة يطرح البحث على صعيد الاقوال، وهذا فيه فرق كثير، علينا أن ننتبه إلى أنّ الاقوال غير الروايات، والروايات غير الاقوال، فقد تكون هناك روايات وأصحاب المذهب الرواة لتلك الروايات لا يقولون بمضامينها ومداليلها، وقد يكون هناك قول وروايات الطائفة المتفق عليها تتافي وتخالف ذلك القول. إذن، يجب دائماً أن يكون الانسان على التفات بأنّه كيف

يطرح البحث، وما هو بحثه، وما هي الخطوط العامّة للبحث، وما هو الموضوع الذي يبحث عنه، وكيف يريد البحث عن ذلك الموضوع، هذا كلّّه إذا كان الغرض أن يكون البحث موضوعياً، أن يكون البحث علمياً، لا يكون فيه تهجم أو تعصب أو

خروج عن الانصاف.

فالنقطة التي أُوكِّد عليها دائماً هي: أن أبناء المذهب الواحد إذا اختلفوا في رأي، عليهم أن يطرحوا البحث فيما بينهم بحيث لا ينتهي إلى الاضوار بالمذهب، وأيضاً الطائفتان من المسلمين، إذا اختلفتا في رأي، في قضية، في مطلب، عليهما أن يبحثا عن ذلك الموضوع بحيث لا يضرّ بالاسلام كله، بحيث لا يضرّ القرآن كله.

أصبح أنك إذا بحثت مع سنّي حول شيء من شؤون الخلافة مثلاً، ورأى أن يتغلب عليك فيضطر إلى إنكار عصمة النبي مثلاً، هذا ليس أسلوب البحث، هذا عرض من الباحث، وقد شاهدناه كثيراً في بحوث القوم، وهذا من جملة نقاط الضعف المهمة الكبيرة عندهم، إنهم إذا تورطوا، وخافوا من الافحام، نفوا شيئاً مما لا يجوز نفيه، أو أنكروا أصلاً مسلماً من أصول الاسلام. وعلى كل حال، فهذه أمور أحببت أن أذكركم بها، لأنها تفيد دائماً، وفي بحثنا أيضاً مفيدة جداً.

الصفحة 21

لا يمكن أن ننسب إلى السنة كلهم أنهم يقولون بنقصان القرآن، هذا لا يجوز، كما لا يجوز للسنّي أن ينسب إلى الطائفة الشيعية الاثني عشرية أنها تقول بنقصان القرآن، هذا لا يجوز. ثم على كل باحث أن يفصل بين الروايات، وبين الاقوال، وهذا شيء مهم جداً، ففي مسألة تحريف القرآن بمعنى النقصان، تارة نبحث عن الموضوع على صعيد الروايات، وتارة نبحث عن الموضوع على صعيد الاقوال، والروايات والاقوال تارة عند السنة، وتارة عند الشيعة الامامية الاثني عشرية.

الصفحة 22

الصفحة 23

التحريف بالنقصان حسب الروايات

إن الروايات الواردة في كتبنا نحن الامامية، فيما يتعلق بموضوع نقصان القرآن الكريم، يمكن تقسيمها إلى أقسام عديدة، وهذا التقسيم ينطبق في رأيي على روايات أهل السنة أيضاً، لأنّي رأيت أن أبحث عن المسألة بحثاً موضوعياً، ولست في مقام الدفاع أو الردّ:

القسم الاول: الحمل على اختلاف القواءات

إن كثيراً من الروايات الواردة في كتبنا وفي كتبهم قابلة للحمل على اختلاف القواءات، وهذا شيء موجود لا إنكار فيه، الاختلاف في القواءات شيء موجود، في كتبنا موجود، في رواياتنا، وفي روايات متعددة. إذن، لو أن شيعياً أراد أن يتمسك برواية قابلة للحمل على

الصفحة 24

الاختلاف في القواءة ليفحم الخصم بأنك تقول بتحريف القرآن، أو في رواياتكم ما يدل على تحريف القرآن، هذا غير

صحيح، كما لا يصحّ للسنيّ أن يتمسكّ بهكذا روايات موجودة في كتبنا.

فهذا قسم من الروايات.

القسم الثاني: ما نزل لا بعنوان القوآن

قول عن الله سبحانه وتعالى، وقول بواسطة جبرئيل، لكن لا بعنوان القوآن، وقد وقع خلط كبير بين القسمين، ما قول من الله سبحانه وتعالى على رسوله بعنوان القوآن، وما قول من الله سبحانه وتعالى على رسوله لا بعنوان القوآن، وقع خلط كبير بين القسمين من الروايات، وهذا موجود في رواياتنا وفي رواياتهم أيضاً.

القسم الثالث: ما يصحّ حمله على نسخ التلاوة

وهذا البحث بحث أصولي، ولا بدّ أنكم درستم أو ستدرسون هذا الموضوع، مسألة النسخ كما في الكتب الاصولية. فبناءً على نسخ التلاوة، ووجود نسخ التلاوة، وأن يكون هناك لفظ لا يتلى إلا أن حكمه موجود. إذ النسخ ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الصفحة 25

منسوخ اللفظ والحكم.

منسوخ الحكم دون اللفظ.

ومنسوخ اللفظ دون الحكم.

هذه ثلاثة أقسام في النسخ، يتعرضون لها في الكتب الاصولية، وفي علوم القوآن أيضاً يتعرضون لهذه البحوث. فلو أننا وافقنا على وجود نسخ التلاوة، فقسم من الروايات التي بظاهرها تدلّ على نقصان القوآن، هذه الروايات قابلة للحمل على نسخ التلاوة.

القسم الرابع: الروايات القابلة للحمل على الدعاء

فهناك بعض الروايات تحمل ألفاظاً توهم أنّها من القوآن، والحال أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يدعو بها، هذه أيضاً موجودة في كتبهم وفي كتبنا.

وتبقى في النتيجة أعداد قليلة من الروايات، هي لا تقبل الحمل، لا على نسخ التلاوة بناءً على صحته، ولا على الحديث القدسي، ولا على الاختلاف في القاءات، ولا على الدعاء، ولا على وجه آخر من الوجوه التي يمكن أن تحمل تلك الروايات عليها، فتبقى هذه الروايات واضحة الدلالة على نقصان القوآن.

الصفحة 26

البحث في سند الروايات

حينئذ تصل النوبة إلى البحث عن سند تلك الروايات، لأنّ الرواية إنّما يصحّ الاستناد إليها في مسألة من المسائل، في أي باب من الأبواب، إنّما يصحّ التمسك برواية إذا ما تمّ سندها، وتمتّ دلالتها على المدعى.

فلو فرضنا أنّ الرواية لا تقبل الحمل على وجه من الوجوه المذكورة وغوها من الوجوه، فحينئذ تبقى الرواية ظاهرة في الدلالة على نقصان القوّان، فتصل النوبة إلى البحث عن سندها.

هنا نقطة الخلاف بيننا وبين أهل السنّة، ومع الاسف فإنّنا وجدنا الروايات التي تدلّ دلالة واضحة على نقصان القوّان ولا تقبل الحمل على شيء من الوجوه الصحيحة أبداً، وجدنا تلك الروايات كثيرة عدداً وصحيحة سنداً في كتب أهل السنّة.

اللهم، إلاّ أنّ نجد في المعاصرين . كما نجد من يقول بما نقول . بأن لا كتاب صحيح عند السنّة من أوله إلى آخره أبداً، ونحن أيضاً منذ اليوم الأوّل قلنا بالنسبة إلى كتبهم: إنهم تورطوا عندما قالوا بصحة الكتب السنّة ولا سيما الصحيحين، ولا سيما البخري، بناءً على المشهور بينهم حيث قدّموه على كتاب مسلم، وقالوا بأنّه

الصفحة 27

أصحّ الكتب بعد القوّان المجيد، تورطوا في هذا.

نعم، نجد الان في ثنايا كتب المعاصرين، وفي بعض المحاضرات التي تبليغنا عن بعضهم، أنّهم ينكرون أو ينفون القول بصحة الكتابين أيضاً، وهذا يفتح باباً لهم، كما يفتح باباً لنا.

وأما بناءً على المشهور بينهم من صحة الصحيحين والكتب الأربعة الأخرى، بالاضافة إلى كتب وان لم تسم بالصحيح إلاّ أنّهم يرون صحتها ككتاب المختلّة للضياء المقدسي، الذي يرون صحته، والمستترك على الصحيحين، حيث الحاكم راه صحيحاً، وغره أيضاً، ومسند أحمد بن حنبل الذي يصرّ بعض علمائهم على صحته من أوله إلى آخره، وهكذا كتب أخرى.

فماذا يفعلون مع هذه الروايات؟ وماذا يقولون؟ روايات لا ريب في دلالتها على التحريف، يعني كلّما حاولنا أن نحملها على بعض المحامل الصحيحة ونوجّهها التوجيه الصحيح، لا نتصنّف...

أمّا نحن، فقد تقرّر عندنا منذ اليوم الأوّل، أن لا كتاب صحيح من أوله إلى آخره سوى القوّان، هذا ولأ. وثانياً: تقرّر عندنا أن كلّ رواية خالفت القوّان الكريم فإنها تطوح... نعم، كل خبر خالف الكتاب بالتباين فإنه يطوح، إن لم يمكن تأويله، وفرضنا أنّ هذا القسم الأخير لا يمكن تأويله.

الصفحة 28

نعم في رواياتنا . ونحن لا ننكر . توجد روايات شاذة، قليلة جداً، هذه لا يمكن حملها على بعض المحامل.

لكن هذه الروايات أعرض عنها الاصحاب، السيّد المرتضى رحمة الله عليه المتوفى قبل ألف سنة تقريباً يدعي الاجماع على عدم نقصان القوّان، مع وجود هذه الروايات الشاذة، يدعي الاجماع على ذلك، فيدلّ على إغواضهم عن هذه الروايات وعدم الاعتناء بها، وكذلك الطوسي في مجمع البيان، والشيخ الطوسي في التبيان، وهكذا كبار علمائنا (1).

والاهمّ من ذلك كله، لو أنّكم لاحظتم كتاب الاعتقادات للشيخ الصدوق (2)، فنصّ عبرته: ومن نسب إلينا أنا نقول بأنّ

القرآن أكثر من هذا الموجود بين أيدينا فهو كاذب علينا.

مع العلم بأنّ الصدوق نفسه يروي بعض الروايات الدالة على التحريف في بعض كتبه، وقد تقرّر عندنا في الكتب العلمية أنّ الرواية أعمّ من الاعتقاد، ليس كلّ راوٍ لحديث يعتقد بما دلّ عليه الحديث، يشهد بذلك عبدة الصدوق رحمة الله عليه الذي هو رئيس المحدثين، فإنّه قد يروي بعض الروايات التي هي بظاهرها

(1) راجع: التبيان في تفسير القرآن 1 / 3، مجمع البيان في تفسير القرآن 1 / 15.

(2) الشيخ الصدوق أولاً: يلقّب برئيس المحدثين، وثانياً: في كتابه الاعتقادات يذكر هذا المطلب، وثالثاً: الشيخ الصدوق من

قدماء علمائنا.

الصفحة 29

تدلّ على نقصان القرآن، لكنّه يقول: من نسب إلينا أنّنا نقول بأنّ القرآن أكثر مما هو الان بأيدينا فهو كاذب علينا.

إذن، لا يقول بمضامين هذه الروايات، فهذه نقطة أخرى.

لقد تتبعت كتبنا منذ القديم، كتبنا في الحديث، كتبنا في التفسير، كتبنا في علوم الحديث، وفي الاصول أيضاً، وفي الفقه أيضاً في أبواب القواء حيث تطرح مسألة نقصان القرآن، فلم أجد من علمائنا الكبار الذين أُوجع إليهم ويعتمد عليهم في المذهب من يقول بنقصان القرآن بعدد أصابع اليد الواحدة.

إلا أنّك إذا راجعت كتاب البخاري الذي التزم فيه بالصحة، وإذا راجعت كتاب مسلم الذي التزم فيه بالصحة، والكتب

الأخرى، ككتاب مسند أحمد وغيره وغيره... بل لقد ذكرت في كتابي في هذا الموضوع اسم أربعين عالماً من كبار علماء

القوم، في مختلف القرون، يروون أحاديث التحريف، ومن بينهم أكثر من عشرة يلتزمون بصحة تلك الأحاديث التي رووها في

كتبهم، فلو أردنا أن ننسب هذا القول إلى قوم من المسلمين فبالأحرى أن ينسب إلى...

أما نحن، فلا نقول هكذا، لانه قد قلنا إن البحث على صعيد الاقوال يجب أن لا يختلط بالبحث على صعيد الاحاديث، ففي

الصفحة 30

الاقوال نجدهم أيضاً يدعون الاجماع على عدم نقصان القرآن.

إذن، القرآن غير ناقص، لا عندنا ولا عندهم، ولو كان هناك قول فهو قول شاذّ منا ومنهم، لكن الروايات عندهم كثيرة،

وهي عندهم صحيحة، أكثرها عن عمر بن الخطاب، وعن عائشة، وعن أبي موسى الاشعري، وعن زيد بن ثابت، وعن

عبدالله بن العباس، وعن جماعة آخرين من كبار القواء عندهم، من أبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، هم يروون تلك

الاحاديث، ولا يوجد عُشر عُشرها في كتبنا.

إلا أنّ الطريق الصحيح أن نقول ببطلان هذه الاحاديث كما يقولون، ويبقى عليهم أن يرفعوا اليد عن صحة الصحيحين

والصحيحين، فلورفعوا اليد عن هذا المبنى المشتهر بينهم، وأيضاً رفعوا اليد عما اشتهر بينهم من عدالة الصحابة أجمعين،

فلو أنّنا وجدناهم لا يقولون بعدالة الصحابة، ووجدناهم لا يقولون بصحة الصحيحين أو الصحاح، لرفع الزاع بيننا وبينهم، لأنّ

الزاع سيبقى في دائرة الروايات الموجودة في كتبهم، إذ المفروض أنهم على صعيد الاقوال لا يقولون بتحريف القوان، وإن كنت عثرت على أقوال أيضاً منهم صريحة في كون القوان ناقصاً.

الصفحة 31

كتاب فصل الخطاب

إلا أنهم مازالوا يواجهون الطائفة الشيعية بكتاب فصل الخطاب للميرزا النوري، صحيح أن الميرزا نوري من كبار المحدثين، إننا نحترم الميرزا النوري، الميرزا النوري رجل من كبار علمائنا، ولا نتمكن من الاعتداء عليه بأقل شيء، ولا يجوز، وهذا حرام، إنه محدث كبير من علمائنا، لكنكم لم تقولوا كتاب فصل الخطاب، لربما قُتبت كتب لبعض الهنود، أو الباكستانيين، أو بعض الخليجيين، أو بعض المصريين، الذين يتجهّمون على الشيعة، ولا يوجد عندهم في التهجم إلا نقاط منها مسألة تحريف القوان، وليس عندهم إلا الميرزا النوري وكتاب فصل الخطاب، هذا تفرؤونه، وما زالوا يكرّرون هذا، مازالوا وحتى يومنا هذا، بعضهم يحاول أن ينسب إلى الطائفة هذا القول من أجل كتاب فصل الخطاب، ولكنكم لو قُتبت كتاب فصل الخطاب لوجدتم خمسين بالمائة من رواياته من أهل السنة أو أكثر من خمسين بالمائة، ولوجدتم أن فصل الخطاب يشتمل على الروايات المختلفة التي تقبل الحمل على اختلاف القواءات، وتقبل الحمل على الحديث القدسي، وتقبل الحمل على الدعاء، ولا يبقى هناك إلا القليل الذي

الصفحة 32

أثرت إليه من قبل، والذي يجب أن يدرس من الناحية السنية. وحتى أتت وجدت كتاباً قد ألف من قبل بعضهم، نظير كتاب فصل الخطاب، إلا أن الحكومة المصرية صارت هذا الكتاب وأحرقته بأمر من مشيخة الإهر، وحاولوا أن يغطّوا على هذا الأمر، فلا ينتشر ولا يسمع به أحد، إلا أن الكتاب موجود عندنا الآن في قم، كتاب صادرة الحكومة المصرية.

والفوق بيننا وبينهم، أنا إذا طبع عندنا كتاب فصل الخطاب مرة واحدة منذ كذا من السنين، ليست هناك حكومة تصدر هذا الكتاب، إلا أنهم لو أن باحثاً كتب شيئاً يضر بمذهبهم بأي شكل من الأشكال حلّوه وطلّبوه وصادروا كتابه وحرقوه وحكموا عليه بالسجن، والكتاب الذي أثرت إليه موجود عندنا في قم ولا يجوز لي إظهاره لكم، وقد ذكرت لكم من قبل إننا لا نريد أن نطرح المسألة بحيث تضرّ بالاسلام والقوان.

وعلى الجملة، فإن هذا الموضوع يجب أن يبحث عنه في دائرة البحث العلمي الموضوعي، وعلى صعيدي الاقوال والروايات كلاً على حدة، بحيث يكون بحثاً موضوعياً خالصاً بحثاً، ولا يكون هناك تهجم من أحد على أحد، ولو أن السني رآد أن يواجه شيعياً عالماً مطلعاً على هذه القضايا لافحم في أول

الصفحة 33

لحظة، ولكنهم ينشرون كتبهم على مختلف اللغات وبأشكال مختلفة، ولربما حتى في موسم الحج يوزعون كتبهم على الحجاج، حتى ينتشر هذا الافتراء منهم على هذه الطائفة، إلا أن واحدا منهم لا يستعد لان يباحث في مثل هذا الموضوع الحساس الذي طالما حاولوا أن يخصصوا به هذه الطائفة المظلومة منذ اليوم الاول.

إن الفرق بيننا وبينهم هو أنهم دائما يحاولون أن يغطوا على مساوئهم وسيئاتهم، ثم يتجهمون على الآخرين بالافتراء والشتيم، ولست بصدد التهجم على أحد، وإنما البحث ينجر أحيانا وينتهي إلى ما لا يقصده الانسان.

فراجع إلى ما كتنا فيه وحاصله: أما على صعيد الروايات، فروايات التحريف بمعنى نقصان القوان في كتب أولئك القوم هي أكثر عدداً وأصحّ سنداً، ومن أراد البحث فأهلاً وسهلاً، أنا مستعد أن أبحاثه في هذا الموضوع.

الصفحة 34

الصفحة 35

التحريف بالنقصان حسب الاقوال

وأما على صعيد الاقوال، فنحن وهم متفقون على أن القوان الكريم سالم من النقصان، وليس فيه أي تحريف بمعنى النقصان، ولم يقع فيه أي نقيصة، هذا متفق عليه بين الطائفتين، ولا يُعبأ بالشنوذ الموجود عندنا وعندهم.

فالقوان مصون من التحريف، سالم من النقيصة، ليس بيننا وبين الفرق الأخرى من المسلمين خلاف في أنه القوان العظيم الكريم الذي يجب أن يُتلى، يجب أن يتبع، يجب أن يتحاكم إليه، يجب أن ينشر، يجب أن يُرْس، والي آخره، هذا هو القوان.

إلا أن في ثنايا أحاديثهم ما يضر بهذا القوان، مما نقل عن عثمان بسند صحيح أن فيه لحنا، وعن ابن عباس أن فيه خطأ، وعن آخر أن فيه غلطاً، وهذه الاشياء غير موجودة في رواياتنا أبداً، والمحققون من أهل السنة يعرضون عن هذه النقول،

وقول

الصفحة 36

بعض الصحابة: حسبنا كتاب الله، فالغرض منه شيء آخر، كان الغرض من هذه المقولة عزل الأمة عن العزة الطاهرة، وعزل العزة عن الأمة، وعلى فرض صحة الحديث القائل: إنني ترك فيكم الثقلين كتاب الله وسنتي، فقد عزلوا السنة عن الأمة، والأمة عن السنة أيضاً عندما قالوا: حسبنا كتاب الله، لكن قولهم حسبنا كتاب الله يقصد منه شيء آخر أيضاً، أليس الوليد قد رماه ومؤقه، ألم يقل:

فقل يارب مؤقني الوليد

إذا ما جئت ربك يوم حشر

أليس عبد الملك بن مروان الذي هو خليفة المسلمين عندهم، عندما أخبر أو بشر بالحكم وكان يقو القوان قال: هذا فواق

بيني وبينك!؟

إذن، لم يبق القوان كما لم تبق العزة ولم تبق السنة.

أكانت هذه الخطّة مدوّّة، أو لا عن عمد قال القائل كذا وانتهى الامر إلى كذا، لكن الله سبحانه وتعالى يقول: (أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ) (1).

(1) سورة آل عمران 3/144.

الصفحة 37

(1) ملحق البحث

1 . حول قَآن علي (عليه السلام)

هذا الموضوع تعرّضت له في بحثي حول تعريف القَآن (2) ، فهو يشكّل فصلاً من فصول الكتاب، أو شبهة من شبهات تعريف القَآن، صحيح أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) جمع القَآن، وقد أشرت إلى هذا من قبل، فالإمام جاء بالقَآن إليهم، فرفضوه، وهذا أيضاً موجود، كان لعلي قَآن، هذا موجود والكل يذكره، علي جمع القَآن الكل يذكره، حتى جاء في فهرست النديم أيضاً أنّ قَآن علي كان موجوداً عند أحد علماء الشيعة الكبار في عصر النديم،

(1) يعقب المركز ندوانه العقائدية بالاجابة على الاسئلة، وتتميماً للفائدة نذكر في هذا الملحق الاجابة على بعض الاسئلة مع الاختصار وحذف الاسئلة والاكتفاء بوضع عنوان لكل سؤال.

(2) التحقيق في نفي التعريف عن القَآن الشريف: 89.

الصفحة 38

أتذكر يقول: رأيتَه عند أبي يعلى الجعوي، فهذا القَآن الان موجود عند الامام الحجة عجل الله تعالى فوجه كسائر المورث الموجودة عنده.

ويختلف هذا القَآن عن القَآن الموجود الان في الترتيب أولاً، ويختلف عن القَآن الموجود في أنّ علياً قد أضاف في هوامش الايات بعض الفوائد التي سمعها من النبي والمتعلّقة بتلك الايات، ذكرها في الهوامش. أما أن يكون ذلك القَآن يختلف عن هذا القَآن في ألفاظه أي في سور القَآن ومتن القَآن، هذا غير ثابت عندنا، غاية ما هناك أنّه يختلف مع هذا القَآن الموجود في الترتيب، وفي أنّ فيه إضافات أمير المؤمنين تتعلّق بالايات وقد سمعها من النبي، فكتبها في هوامش تلك الايات، إذن، هذا الموضوع لا علاقة له بمسألة نقصان القَآن. وهذا القَآن موجود عند الامام الثاني عشر (عليه السلام) كما في رواياتنا.

2 . موقف العلماء من الميزا النوري وكتابه

لقدردّ عليه العلماء، وكتبت ردود كثيرة على كتابه، من

الصفحة 39

المعاصرين له ومن كبار علمائنا المتأخرين عنه، هناك كتاب في الرد على فصل الخطاب، كتاب كبير وضخم، ردّ على روايات فصل الخطاب واحده واحدة، ونظر فيها واحداً واحداً، وهذا المؤلف معاصر له، إلا أن هذا الكتاب غير مطوع الان. ولاحظوا أنتم كتاب آلاء الرحمن في تفسير القرآن للشيخ البلاغي الذي هو معاصر للشيخ النوري، لاحظوا هذا الكتاب وانظروا كيف وردّ عليه بشدة.

أمّا أنْ نكفوه ونطرده عن طائفتنا ونخرجه عن دائرتنا، كما يطالب بعض الكتاب المعاصرين من أهل السنة، فهذا غلط وغير ممكن أبداً، وهل يفعلون هذا مع كبار الصحابة القائلين بالنقصان، ومع كبار المحدثين منهم الرواة لتلك الاقوال ؟ هذا، وشيخنا الشيخ آقا بزرك الطهواني تلميذ المحدث الميرزا النوري، في كتاب النريعة إلى تصانيف الشيعة، تحت عنوان فصل الخطاب، يصرُّ على أن الميرزا النوري لم يكن معتقداً بمضامين هذه الروايات، ولم يكن معتقداً بكون القرآن ناقصاً ومحرفاً، فهذا ما يقوله شيخنا الشيخ الطهواني الذي هو أعرف بأحوال أستاذه وبأقواله، وهذا كتاب النريعة موجود، فاجعوه. ولو سلّمنا أن الشيخ النوري يعتقد بنقصان القرآن، فهو قوله،

الصفحة 40

لا قول الطائفة، قول الواحد لا ينسب إلى الطائفة، وكلّ بحثنا عن رأي الطائفة، ولم يكن بحثنا عن رأي الشيخ النوري، كنا نبحث عن مسألة التحريف على ضوء الاقوال عند الطائفة كلّها، على ضوء الروايات عند الطائفة كلّها، لا على رأي واحد أو اثنين، وإلاّ لذكرت خمسين عالماً كبيراً هو أكبر من الشيخ النوري وينفي التحريف.

3 . حول جمع القرآن الموجود

إنّه لم يكن لائمتنا عليهم السلام نور في جمع هذا القرآن الموجود، إلاّ أنهم كانوا يحفظون هذا القرآن، ويتلون هذا القرآن، ويأمرون بتلاوته، وبالتحاكم إليه، وبواسطته، ولا تجد عنهم أقلّ شيء ينقص من شأنه. القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، مكتوباً على الخشب والحجر وأشياء أخرى كانوا يكتبون عليها، وكانت هذه مجتمعة في مكان واحد، إلاّ أنّها غير مرتبة، ومبعثرة غير مونة، عند أبي بكر، ثم عند عمر، ثم عند حفصة، حتّى جاء عثمان وقد حصل الترتيب على الشكل الموجود الان في زمن عثمان. إلاّ أنّكم لو تلاحظون روايات القوم في كيفية جمعه وتوينه،

الصفحة 41

لاخذتكم الدهشة، ولا شيء من مثل تلك الروايات في كتب أصحابنا. وعندما رأوا جمع القرآن وتوينه وترتيبه، طالبوا من كتب قرآناً لنفسه بإحضار نسخته، فأخذوها وأحرقوها، أمّا قرآن علي (عليه السلام) فهو باق كما ذكرنا من قبل.

4 . مسألة تهذيب كتب الحديث من مثل هذه الروايات

أما كتب أصحابنا فهي تشتمل على روايات تدلُّ على الجبر، وأخرى على التفويض، وهكذا أشياء أخرى مما لا نعتقد به، ولذلك أسباب ليس هنا موضع ذكرها، ولكن الذي يسهل الخطب أنه لا يوجد عندنا كتاب صحيح من أوله إلى آخره سوى القوان الكريم، بخلاف كتب القوم، فقد ذكرنا أنّ كثراً منهم التزم فيها بالصحة، والروايات الباطلة في كتبهم كثرة جداً، وقد حصلت عندهم الآن فكرة تهذيب كتبهم، ولكن هذا أمر عسير جداً ولا أظنهم يوفقون.

نعم، شوخوا بتحرير كتبهم في الطبقات الجديدة، خاصة فيما يتعلق بمسائل الامامة والخلافة، من مناقب علي وأهل البيت عليهم السلام، ومسئوليات مناوئهم، وقد سمعت بعضهم في المدينة

الصفحة 42

المنورة أنه قد قرروا إسقاط سبعين حديثاً من أحاديث صحيح مسلم من هذا القبيل.

هذا، ومن شاء الوقوف على تفاصيل القضايا والمسائل في موضوع تحرير القوان فليرجع إلى كتابنا (التحقيق في نفي

التحريف عن القوان الشريف).

وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين.